MED MSMEs
Policies for inclusive growth
THIS PROGRAMME IS FUNDED BY THE EUROPEAN UNION

دعم بيئة ريادة الأعمال لتنمية المؤسسات الميكرو ّية والصغيرة والمتوسطة والشمول المالي

FROM POLICIES TO IMPACT

من السياسات إلى التأثير

النشرة الإخبارية للبرنامج المتو ّسطي للمؤ ّسسات الميكرو ّية والصغرى والمتو ّسطة (MED MSMEs) | جانفي / يناير 2022

نظرة جديدة على سياسات ولوائح المؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة لمواجهة التّحدّيات الجديدة

كان النّصف الثاني من عام 2021، بعد فترة عدم اليقين، بمثابة نقطة تحوّل ملحوظة: فقد ساهم تسريع حملات التّطعيم في دول جنوب المتوسّط للإتّحاد الأوروبيّ في بناء المناعة وساعد في تبديد شبح الانهيار الاقتصاديّ العالميّ. حيث أعادت منافذ البيع بالتّجزئة فتح أبوابها، وعادت خطوط الإنتاج تعمل من جديد مرّة أخرى، وعادت السّلاسل اللّوجستيّة لتيسير عجلات التّجارة الدّاخلية المتزايدة – وإلى حدّ ما – التّجارة الخارجيّة. ولئن ظلّ الاقتصاد العالميّ بعيدًا في مستواه عن أداء ما قبل الجائحة من حيث التّجارة والاستثمار، إلاّ أنّ الاستجابات العامّة الجريئة والسّريعة والشّاملة التي تمّ تقديمها في وقت مبكّر من مارس 2020 ساعدت الشّركات على الصمود أمام العاصفة بأضرار جانبيّة أقلّ من المتوقّع.

ومن المتوقّع أن تسجّل معظم دول جنوب المتوسّط في عام 2022 نموّاً بنسبة 3 إلى 6٪[1] في النّاتج المحليّ الإجماليّ وتساهم تدابير ما بعد الجائحة للاستفادة من الانتعاش. ومع ذلك فهي تأتي في سياق تحوّلات جذريّة في الطّلب وأنماط الشّراء، وسلاسل القيمة (Value Chain[2]) والضّرورة المتزايدة لتسريع التحول الذي يراعي البيئة أو ما يسمى بالـ«التّحوّل الأخضر» Green transition، والحفاظ على التّنوّع البيولوجيّ. وإضافة إلى السّمة المعقّدة لإدارة التّغيير، فإنّ العودة إلى النّموّ تولّد ضغوط حول أسعار الطاقة والسّلع والخدمات اللّوجستيّة، وبالتّالي تغذّي الضّغوط التّضخّميّة، وهو تذكير صارخ بـ«العالم السّابق». ولذلك يأتي الضّوء في نهاية النّفق بسؤال ملتهب «كيف يمكن استخلاص الدّروس من الأزمة، وضمان أنّ النّموّ المستقبليّ سيولّد االشمول المالي والاستدامة؟»

يكون ذلك أوّلاً، من خلال الاعتماد أكثر من أيّ وقت مضى على روّاد الأعمال والمؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة: حيث أكّدت هذه المؤسّسات، تقليديّة كانت أو اجتماعيّة، ناضجة أو ذات امكانية فائقة للنمو، جنباً إلى جنب مع قدرتها على الابتكار أثناء الأزمة، وسرعتها في إعادة تشكيل نماذج الأعمال والتّمركز الإقليميّ، موقعاً مركزيّاً في قيادة التّنافسيّة، والقدرة على الصّمود، وخلق فرص العمل، والتّماسك الاجتماعيّ. وثانيًا، من خلال مساعدة المؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة في تصفّح موجة المعرفة / الرّقمنة/ الحدّ من استخدام الوسطاء الحاليّة، وهو تحوّل ليس بجديد – حيث يعود تاريخه إلى العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين – ولكن سرّعت وتيرته الجائحة.

محتوى هذه النشرة

- دعم الحوار الوطنيّ لإرشاد أجندة السّياسة الإقليميّة للمؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة
- إدماج التّمويل الأصغر في التيّار الحالي
- تطوير آليّة إقليميّة لتقاسم المخاطر لتعزيز تأثير شركات ضمان جنوب المتوسّط
- توجيه خدمات الدّفع 2 (Payment Service Directive 2 - PSD2) وكيفيّة الاستفادة من الخبرة السّابقة
- آخر المعلومات عن مبادرات الشّراكات
- الاستفادة من الرّقمنة لاقتناص الفرص الجديدة لتطوير صادرات المؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة

[1] *Middle East and Central Asia Economic Outlook - At a Glance - IMF Data*

[2] *McKinsey, December 2021, Coronavirus' business impact: Evolving perspective | McKinsey*

كلّ هذا يتطلّب إلقاء نظرة جديدة وجريئة على السّياسات والأنظمة والأدوات المعمول بها للاستجابة بشكل أفضل للتّحدّيات الجديدة. وإنّ إلقاء نظرة تعكس على السّياسات هو ما بادر به الاتّحاد الأوروبيّ، مع اعتماد الاستراتيجيّة الصّناعيّة الجديدة، وسياسة الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة الجديدة، وجدول أعمال المتوسّط، وما يسمى بـ»الصّفقة الخضراء» المتعلقة بالانتقال الى سياسات تراعي البيئة. حيث ستدعم السّياسات الاستثمار والتّجارة على غرار التّحوّل الرّقميّ، وإعادة توطين الإنتاج، والقدرة على الصّمود، والتّحوّل الأخضر، بهدف تحقيق نموّ شامل يركز على النّاس والشّباب والنّساء بوجه خاص

وتصل هذه الدّيناميكيّة أيضًا إلى الضّفاف الأوروبيّة المتوسطيّة وستولّد ثروة من الفرص بشرط أن تكون السّياسات والأنظمة والأدوات في مكانها الصّحيح.

ويهدف البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة (MED MSMEs) إلى المساهمة بقسطه في الديناميكيّة بمساهمة أكثر من 300 من الأطراف المعنية، بالتّنسيق على المستوى الوطنيّ من قبل منسّقي قانون الأعمال الصّغيرة على المستوى الوطنيّ..

وقد حشد البرنامج الخبرات لدعم حوار مستنير حول الموضوعات الحدوديّة المختارة بالتّعاون الوثيق مع البلدان الشّريكة لجنوب المتوسّط: «دعم صادرات الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة من خلال الرقمنة»، و»زيادة تأثير التّمويل الأصغر على تمويل المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة»، و»معرفة بالخدمات المصرفيّة المفتوحة والتّكنولوجيا الماليّة» و» تعزيز الضّمانات من أجل إحداث التّأثير» هي التّحدّيات التي سنواصل معالجتها بشكل جماعيّ في عام 2022.

وفيما نقوم بصياغة مستقبلنا بشكل فعّال، وزيادة خبرتنا، ومساعدة بعضنا البعض على النّجاح، يتمنى لكم فريق البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة عامًا جديدًا مليئًا بالنجاحات والازدهار

شكرا لجميع زملائنا وشركائنا

كريستوف ماليرب

رئيس الفريق

دعم الحوار الوطنيّ لإرشاد أجندة السّياسة الإقليميّة للمؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة

أصدر خبراء البرنامج بعد 12 شهرًا من الالتزام المستمرّ بدعم الحوار حول الأولويّات على المستوى الوطنيّ، توصيات رئيسيّة لتسهيل الوصول إلى التّمويل والتّدويل، وتمّت مناقشتها مع أكثر من 300 شخص من صانعي السّياسات وممثّلي القطاع الخاصّ خلال شهر سبتمبر 2021.

لقد صدرت هذه التّوصيات بفضل تفاني منسّقي قانون الأعمال الصّغيرة على المستوى الوطني (SBA Coordinators)، الذين شكّلوا وحفّزوا مجموعات عمل حول التّدويل والوصول إلى التّمويل، وهما العاملان اللّذان مازالا يقفان عائقا لتنمية المشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة، وخلق فرص العمل والقدرة التّنافسيّة في بلدان جنوب البحر المتوسّط.

وقد ضمّت مجموعات العمل هذه بشكل خاصّ ممثلين عن وزارات الاقتصاد أو الصّناعة، ووزارات التّجارة، ووكالات دعم الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة ذات الصّلة، والبنوك المركزيّة، والهيئات التّنظيمية غير المصرفيّة، وممثّلي القطاع الخاصّ. كما جلبت مشاركة وفود الاتّحاد الأوروبيّ في الأحداث الوطنيّة مدخلات مفيدة وسهلت صياغة أنشطة البرنامج مع التّعاون الثّنائيّ.

وإجمالاً، تمّ عقد 21 ندوة عمل عن بعد لمناقشة أوراق السّياسات الوطنيّة وخرائط الطريق التي وضعها الخبراء، والتركيز على الاجابة عن سؤال أساسي حول امكانية للنّهج الإقليميّ أن يسهّل معالجة الأولويات الوطنيّة؟ هنا، سمحت عمليات التّبادل بين الأقران، ومشاركة الخبرات، وتسليط الضّوء على أفضل الممارسات، والمناقشات الحيّة بين المؤسّسات وبين القطاعين العامّ والخاصّ بإنتاج توصيات محدّدة وقابلة للتنفيذ تمّ تقديمها إلى الاتّحاد من أجل المتوسّط والمديريّة العامّة للسّوق الدّاخليّة والصّناعة وريادة الأعمال والشّركات الصّغيرة والمتوسّطة (DG GROW) كمدخلات لإعداد المنصّة الإقليميّة الجديدة حول برنامج عمل التّعاون الصّناعيّ (2021 – 2024).

وقد كان التّقريران المقدّمان غنّيين بأكثر من 20 توصية حول مواضيع تشمل المنطقة. وتمّ اختيارها على أساس الاهتمام الذي تميزت به ثلاثة بلدان أو أكثر، والقيمة المضافة للمنظور الإقليميّ، وضمان عدم الازدواجيّة، والمساهمة في التأثير التّحفيزي المحتمل على تعبئة الطاقات على المستويين الوطنيّ والإقليميّ.

وفيما يتعلّق بالحصول على التّمويل البديل والمبتكر، تمّ تسليط الضّوء على ثلاثة مجالات رئيسيّة تتناول الأسئلة التّالية: ما هي السّياسات اللاّزمة لتعزيز دور قطاع التمويل الأصغر وتأثيره لتلبية احتياجات القطاعات المحرومة (لا سيّما «الحلقة الوسط المفقودة»)؟ وكيف يمكن لدول جنوب المتوسّط أن تستفيد من ثورة التّكنولوجيا الماليّة والمصرفيّة المفتوحة الجارية؟ وكيف يمكن تكرار قصص نجاح جنوب المتوسّط الخاصّة بصندوق الحماية التّنظيميّ في البلدان الشّريكة الأخرى؟ وكيف يمكن لآليّة إقليميّة للضّمان المقابل أو لتقاسم المخاطر أن تساهم في تعزيز الشّمول الماليّ؟

يمكنك الاطّلاع على تقرير الوصول إلى التّمويل هنا.

أمّا فيما يتعلّق بصادرات الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة، فقد أصدر البرنامج سلسلة من التّوصيات المحدّدة لتعزيز صادرات هذه الشّركات في منطقة الجوار الجنوبيّ للإتّحاد الأوروبيّ، بما في ذلك تعزيز موثوقيّة المعرفة وإمكانيّة الوصول إليها من خلال إنشاء أنظمة لجمع إحصاءات تصدير الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة و نشرها؛ وزيادة الوعي بالتّحوّلات في سلاسل القيمة العالميّة واستجابات السّياسات (مثلاً جائحة كورونا وسلاسل القيمة العالميّة، وتنويع الموزّدين)، وفرص تصدير الخدمات القابلة للتّداول في الاتّحاد الأوروبيّ وأفريقيا.

يمكنك الاطّلاع على التقريرالإقليمي لتصدير المؤسسات الصغرى و المتوسطة هنا

دعا منسقو قانون الأعمال الصّغيرة SBA Coordinators إلى أخذ هذه التّوصيات في الاعتبار في برنامج عمل RPIC (Regional Programme for Industrial Cooperation) التّابع للاتّحاد من أجل المتوسّط القادم لضمان الاستدامة في هذه الموضوعات المحدّدة..

إدماج التّمويل الأصغر في التيّار الحالي

يُعدّ تطوير التّمويل الأصغر أمراً بالغَ الأهمّية لتنمية الشّركات الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة في البلدان الشّريكة في جنوب المتوسّط. وعليه، فقد تابع البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة (MED MSMEs) أنشطته لتعزيز خدمات التمويل الأصغر. وقد تمثّل آخر نشاط له في تنظيم ندوة عبر الإنترنت في 28 أكتوبر/تشرين الأوّل 2021 جمعت 42 مشاركًا لمناقشة أفضل السّبل للارتقاء بخدمات الإقراض الأصغر باستخدام نتائج الدراسة والتوصيات بتكليف من البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة (MED MSMEs): ذلك أنّ تبادل أفضل الممارسات يمكن أن يلهم عمليّات إصلاح السّياسات و تطويرها في كلّ دولة شريكة، كما يمكن من خلال إنشاء روابط مباشرة بين جمعيّات التّمويل الأصغر المحلّية والشّبكة الأوروبيّة للتّمويل الأصغر (European Microfinance Network) إضافة قيمة كبيرة. ومن جانب ثانٍ، يمكن للتّحوّل الرّقميّ والاستفادة من خدمات التّكنولوجيا الماليّة تقليل رسوم طلب القروض وتسهيل إنشاء آليّات لإدارة مخاطر المحفظة بشكل أفضل.

ومن النّاحية العمليّة، طوّر الخبراء في البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة (MED MSMEs) مجموعة من الأدوات لدفع هذه الجهود بما في ذلك جدولا يعرض السّياسات والأنظمة المتاحة المتعلّقة بقطاع وخدمات التّمويل الأصغر في بلدان جنوب المتوسّط، ويلخّص مدى توافر الممارسات الجيّدة وفرص تحسين السّياسات لتحقيق الهدف الأسمى المتمثّل في رفع مستوى الوصول إلى التّمويل البديل للمشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة. وإلى جانب ذلك يتمّ استكمال هذه الجهود من خلال تطوير المسح الإقليميّ عبر الإنترنت لجمع البيانات حول مؤسّسات وقطاعات مؤسّسات التّمويل الأصغر على المستوى الوطنيّ في دول جنوب المتوسّط لتحسين خدمات هذه مؤسّسات.

تطوير آليّة إقليميّة لتقاسم المخاطر لتعزيز تأثير شركات ضمان جنوب المتوسّط

لقد أثبتت صناديق الضّمان أنّها أدوات قويّة للاستجابة للتّحدّيات التي يثيرها الوباء. وفي سياق ركود النّشاط الاقتصاديّ، ساهمت تلك الصّناديق في تلبية احتياجات المشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة التي تعاني من ضغوط ماليّة من خلال زيادة تغطية الضّمان، ودعم إعادة جدولة القروض، وإطلاق منتجات ضمان مبتكرة لتشجيع الدّعم الماليّ للمشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة طوال الأزمة. وفي هذا الصّدد، كفلت تلك الصّناديق استمراريّة الخدمات الأساسيّة، وفرص العمل المضمونة، وحافظت على رأس المال المنتج

ومن خلال تقييم الرّدود التي أبرزتها صندوق الضّمان الأورو-متوسطيّ (Euro Mediterranean Guarantee Network EMGN) في دراسة شاملة صدرت في مايو/أيار 2021، بدأ البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة (MED MSMEs) مسحا من شأنه أن يساهم في تقييم أهمّية آليّة تقاسم المخاطر الإقليمية (Regional Risk Sharing Mechanism RRSM) في دعم شركات ضمان جنوب المتوسّط في تطوير عمليّاتها نحو القطاعات المحرومة من سوق المشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة، بما في ذلك الشّركات التي يديرها الشّباب والنّساء والشّركات النّاشئة والقطاع شبه الرّسميّ..

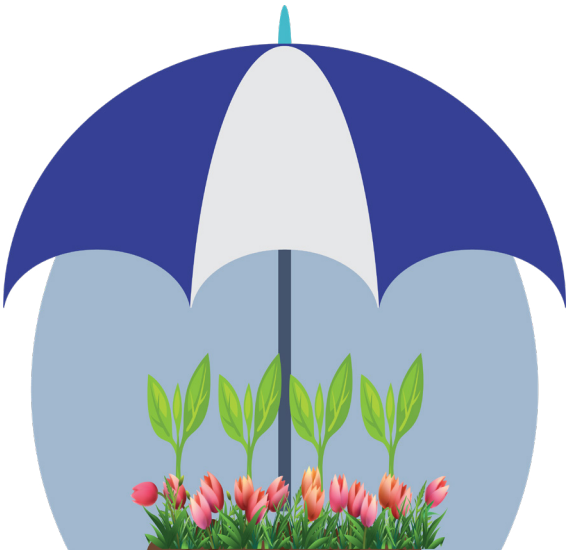

وستساعد نتائج المسح في تحديد نطاق خطط واحتياجات شركات الضّمان الوطنيّة على المدى المتوسّط وإبراز التّحدّيات المشتركة التي يمكن معالجتها بشكل أفضل من خلال آليّة إقليميّة لتقاسم المخاطر. وسيتم إكمال المسح بمشاورات ثنائيّة لإلقاء الضّوء على الميزات لمثل هذه الآليّة. كما ستؤدّي نتيجة المشاورات إلى إصدار مسودّة الشّروط التي ستتّم مناقشتها مع أعضاء صندوق الضّمان الأورو-متوسطيّ. وفي مرحلة أولى، شارك البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة (MED MSMEs) في استنتاجات دراسة تسلّط الضّوء على التّجارب السّابقة في أماكن أخرى من العالم، ممّا يدل على أنّ آليّة تقاسم المخاطر الإقليميّة هذه يمكن أن تشجّع بفعالية شركات الضّمان على توسيع تدخّلاتها نحو القطاعات المحرومة من السّوق (الشّركات الصّغيرة، والمؤسّسات الاجتماعيّة، ورائدات الأعمال، والنّساء في الأعمال التّجاريّة، والقطاع غير الرّسميّ، وما إلى ذلك).

يمكنك الاطّلاع على الدّراسة هنا.

توجيه خدمات الدّفع 2 (PAYMENT SERVICE DIRECTIVE 2 - PSD2) وكيفيّة الاستفادة من الخبرة السّابقة

يركّز البرنامج المتوسّطيّ للمؤسّسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة على الاستفادة من تجربة توجيه خدمات الدّفع 2 للاتّحاد الأوروبيّ لإلهام صانعي السّياسات في جنوب المتوسّط، ولمساعدة بلدان جنوب المتوسّط على اللّحاق بالثّورة الرّقميّة.

وقد بدأ البرنامج الحوار حول التّشريع الجديد لتوجيه خدمات الدّفع 2 للاتّحاد الأوروبيّ لتمهيد الطّريق أمام صانعي السّياسات والمنظّمين في منطقة جنوب المتوسّط لمواكبة التّطور الحاليّ الذي لا مفرّ منه نحو Banking 4.0 «الخدمات المصرفية 4.0» وتسهيل وصول المؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة وروّاد الأعمال في جنوب المتوسّط إلى التّمويل، لا سيّما من خلال التّكنولوجيا الماليّة.

كما يستخدم البرنامج نهجًا ثلاثيّ المراحل من خلال تقديم الدّعم في اعتماد آليّة توجيه خدمات الدّفع، وتنفيذ الخدمات المصرفيّة المفتوحة ونشر أفكار الخدمات المصرفيّة المقدّمة بدون المرور بفروع مصرفية، وتوفير خارطة طريق للوصول إلى هذه الأهداف من خلال الحوار العامّ والخاصّ على المستوى الوطنيّ والمستوى الإقليميّ.

وتوجيه خدمات الدّفع 2 هو التّوجيه الثّاني لخدمات الدّفع في الاتّحاد الأوروبيّ. حيث سيتمّ السّماح للمؤسّسات غير المصرفيّة، مثل التّجار، بإذن المستهلك، الولوج إلى بيانات عملاء المصارف. وسيسمح تبادل البيانات هذا بخدمات مصرفية إضافيّة، بما في ذلك المزيد من المنتجات للمؤسسات الصّغيرة، ممّا يؤدّي إلى زيادة النّموّ الاقتصاديّ والتّشغيل.

ويتطلّب هذا التّوجيه من المصارف فتح البنية التّحتية للدّفع الخاصّة بها وبيانات العملاء للمؤسّسات المعتمدة (الأطراف الثالثة) من خلال واجهات برمجة التّطبيقات (Application Programming Interface-APIs) التي توفّر بيئة تبادل بيانات آمنة.

وعليه، توجد إمكانيّة مهمّة لتطوير الأعمال التّجارية على العديد من المستويات: حيث يتيح الوصول إلى بيانات الدّفع للمؤسّسات الماليّة غير المصرفيّة المسجّلة، من الشّركات النّاشئة في مجال التّكنولوجيا الماليّة إلى شركات التّجزئة وشركات التّكنولوجيا الكبرى، الوصول إلى البيانات الضّخمة من المؤسّسات الماليّة الكبيرة في أوروبا والتي يمكنهم بناءً على أيّ منها تطوير وتقديم منتجات وخدمات مخصّصة. كما يمكن أن تساعد هذه المنتجات والخدمات في دمج المشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة، لا سيّما تلك التي تعمل محليّاً، في سلاسل القيمة وتحسين قدرتها على التّعامل مع المصارف والمؤسسات المالية وإمكانيّة الوصول إلى التّمويل.

آخر المعلومات عن مبادرات الشّراكات

يتمّ من أجل ضمان التكامل وتوليد أوجه التآزر، توضيح أنشطة البرنامج مع برامج الاتّحاد الأوروبيّ الإقليميّة الأخرى، لا سيّما آليّة تيسير التّجارة والاستثمار TIFM-Trade and Investment Facilitation Mechanism (EuroMed Trade Helpdesk) التي يديرها مركز التّجارة الدّوليّة وبرنامج تعزيز منظّمات دعم الأعمال (EBSOMED) الذي يقوم على تنسيقه اتّحاد رابطات الشّركات المتوسّطيّة (BusinessMed).

كما أتاحت التّوصيات الواردة في التّقريرين الإقليميّين بشأن سياسات تعزيز حصول المشاريع الصّغرى والصّغيرة والمتوسّطة على التّمويل والتّصدير إثراء الحوار بشأن أولويّات برنامج العمل القادم لمنبر الاتّحاد من أجل المتوسّط الإقليميّ للتّعاون الصّناعيّ بشأن تنمية المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة (والذي تشترك في رئاسته المديريّة العامّة للسّوق الدّاخليّة والصّناعة وريادة الأعمال والمؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة DG GROW).

وعلى المستوى الوطنيّ، استمرّ التّنسيق الوثيق أيضًا مع بعثات الاتّحاد الأوروبيّ لضمان انتظام التّدخّلات مع التّعاون الثنائيّ وتمهيد الطريق لأنشطة المتابعة المحتملة التي تستفيد من الممارسات الإقليميّة المنتشرة؛ حيث إنّ مشاركة وفود الاتّحاد الأوروبيّ كمراقبين في مجموعات العمل قد يسهل بشكل ملحوظ توسيع نطاق بعض المشاريع التّجريبيّة.

الاستفادة من الرّقمنة لاقتناص الفرص الجديدة لتطوير صادرات المؤسسات الميكرويّة والصّغيرة والمتوسّطة

الرقمنة هي عملية استبدال العمليات التجارية اليدوية بالحلول الرقمية. يؤثر هذا النوع من الابتكار على جميع جوانب المؤسسات وبيئة العمل. في قطاع التصدير ، على غرار قطاعات أخرى ، يسهل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات ، ويسمح بإجراء معاملات أسرع وأقل كلفة ، ويطور طرقًا جديدة لترويج المنتجات و التعاون على النطاق العالمي.

في هذا المجال ، يتدخل برنامج MED MSMEs لدعم مراجعة الأطر التنظيمية و القانونية واستراتيجيات الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة. الهدف هو دعم تكيفها مع متطلبات الرقمنة وتسهيل الوصول إلى الخدمات والأدوات الرقمية، وبالتالي تحسين بيئة الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة.

دراسات من بلدان مختلفة (إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيرلندا ، إستونيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، نيوزيلندا ، الإكوادور ، المغرب) - توضح كيف يمكن للتحول الرقمي أن يخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة تم تطويرها ونشرها من خلال ورشات عمل استقطبت الجهات الفاعلة المؤسسية والتصديرية في بعض البلدان الشريكة للبرنامج (الأردن ولبنان والمغرب وتونس).

يجري إطلاق إجراءات الدعم في الأردن وتونس والمغرب وفلسطين ، على التوالي في مجالات تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ورقمنتها ، الانتقال الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في قطاع الأغذية الزراعية ، إنشاء منصة رقمية للترويج، أدوات وخدمات دعم الصادرات ، وتحديث استراتيجية التصدير الوطنية.

سيتم نشر نتائج هذه الإجراءات لإثراء الحوار بين المشاركين خلال الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية المبرمجة لسنة 2022.

Programme implemented by

GOPA WORLDWIDE CONSULTANTS

لا يعكس محتوى هذه النشرة الإخبارية الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي.
تقع مسؤولية المعلومات والآراء الواردة في التقرير هنا بالكامل على عاتق المؤلفين تم إعداد هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي